السعودية تصدر 506 ترخيصاً استثمارياً في النصف الأول من 2020

أصدرت وزارة الاستثمار في السعودية 506 تراخيص استثمارية خلال النصف الأول من 2020 بعد تسجيل نمو للاستثمارات الأجنبية في المملكة للربع الأول بـ20%، بينما سجلت انخفاضا يقدر بـ47% في الربع الثاني للعام 2020 نتيجة لتأثر الاقتصاد العالمي بجائحة فيروس كورونا، وفقا لتقرير مستجدات الاستثمار للربع الثاني.

وبين التقرير أن شهر يونيو استحوذ على نصف التراخيص الصادرة خلال الربع الثاني رغم تراجع النمو في التراخيص خلال شهري أبريل ومايو، بارتفاع 23% مقارنة بشهر يونيو لعام 2019، إذ تشير البيانات إلى انتعاش النشاط الاقتصادي نهاية الربع الثاني تزامنا مع إجراءات تخفيف الإغلاق التي اتخذتها المملكة والعودة الحذرة للأنشطة الاقتصادية.

وأشار إلى أن الأرقام الصادرة عن مؤسسة النقد السعودي كشفت ارتفاعا في عمليات نقاط البيع بنسبة بلغت 78.5% لشهر يونيو على أساس سنوي، حيث سجلت 9.9 مليار دولار، وذلك بعد تسجيل انخفاض حاد في عمليات البيع خلال شهري أبريل ومايو، كما أوضحت بيانات صادرة عن وزارة الصناعة والثروة المعدنية أن الاستثمارات الجديدة في القطاع الصناعي بلغت 581 مليون دولار.

وتأتي هذه البيانات كجزء من تقرير مستجدات الاستثمار للربع الثاني 2020 الذي يقدم لمحة عن مستجدات بيئة الاستثمار في المملكة، وتصدره وزارة الاستثمار بشكل ربعي.

وتضمن التقرير تحليلاً للفرص المطروحة للمستثمرين في المملكة، خاصة في القطاع التعديني الواعد الذي تبلغ قيمته السوقية 1.3 تريليون دولار، وذلك بعد صدور التنظيمات الجديدة للاستثمار التعديني في المملكة بما يتماشى مع المعايير العالمية.

وأكد المهندس خالد الفالح وزير الاستثمار، أن المرونة التي أظهرها الاقتصاد السعودي خلال النصف الأول من 2020 تؤكد متانة البيئة الاستثمارية في المملكة وأمانها للمستثمر، وذلك على الرغم من الظرف الاستثنائي الذي مر به العالم هذا العام.

وقال الوزير الفالح «إن هذا العام شهد تحديات غير مسبوقة، وستحدد جائحة فيروس كورونا مسار الاقتصاد العالمي للفترة المقبلة».

وأشاد الفالح بالاستجابة السريعة والحاسمة للمملكة خلال الجائحة العالمية، مشيرا إلى أنها ساعدت على دعم المستثمرين وأسهمت في دعم استمرارية الأعمال خلال هذه الأوقات الصعبة.

وقال «إن البيانات الاقتصادية الإيجابية لشهر يونيو تمنحنا الثقة بقدرة الاقتصاد السعودي على التعافي من آثار جائحة فيروس كورونا، إضافة إلى بدء انتعاش الاستثمارات الأجنبية لتواصل الزخم الذي شهدناه خلال الأعوام الماضية».

وشدد على أن المملكة تمر بتحول اقتصادي جوهري وتتمتع بفرص استثمارية واعدة واقتصاد قوي، مشيرا إلى أن التقرير يسلط الضوء على أمثلة ملموسة للفرص الاستثمارية الواعدة، وذلك بعد تنفيذ سلسلة الإصلاحات الواسعة كجزء من «رؤية 2030».

وذكر الفالح «نتطلع إلى الترحيب بمزيد من المستثمرين ومشاركة الفرص المتاحة للاستثمار مع عودة الأوضاع إلى طبيعتها».

وتضمن التقرير الذي يسلط الضوء في نسخته للربع الثاني على قطاع التعدين، كلمة لبندر الخريّف وزير الصناعة والثروة المعدنية، وحوارا مع خالد المديفر نائب وزير الصناعة والثروة المعدنية للشؤون التعدينية، إضافة إلى حوار مع جيري إنزيريو الرئيس التنفيذي لهيئة تطوير بوابة الدرعية، ولقاء مع ميريل لينش رئيس أسواق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والأسواق العالمية في بنك أوف أميركا.

وكشفت بيانات التقرير تنوع مصادر الاستثمار الأجنبي خلال العام 2020 في المملكة من مختلف الأسواق العالمية، حيث جاءت الدول ذات العلاقة الاستراتيجية بالمملكة كالولايات المتحدة وبريطانيا في قائمة الدول الأكثر استثمارا في المملكة، وذلك بواقع 54 ترخيصا استثماريا للولايات المتحدة و47 ترخيصا استثماريا لبريطانيا، فيما جاءت دول الأسواق الناشئة من بين الأكثر استثمارا في المملكة، حيث حصلت الهند على 49 ترخيصا استثماريا.

جولة محادثات تجارية جديدة بين واشنطن ولندن

قال جريج هاندز، الوزير في وزارة التجارة البريطانية أمس، إن بريطانيا ستعقد جولة محادثات جديدة مع الولايات المتحدة بشأن اتفاق تجاري في الأسبوع المقبل، مضيفا أن الحكومة تجري محادثات مع الحزبين الأميركيين الرئيسين قبيل انتخابات الرئاسة المقبلة.

وتعطي بريطانيا أولوية لإبرام اتفاق تجاري مع الولايات المتحدة، حيث تسعى لصياغة علاقات عمل جديدة في أنحاء العالم بعد انفصالها عن الاتحاد الأوروبي وخروجها من الاتفاقيات التجارية كافة، التي تفاوض عليها التكتل.

وقال هاندز للبرلمان: «يمكنني أن أعلن أن الجولة المقبلة (من المحادثات) تبدأ الثلاثاء المقبل، الثامن من سبتمبر».

وتلقي انتخابات الرئاسة الأميركية، التي تجرى في (نوفمبر) المقبل، بظلالها على توقعات إبرام اتفاق أميركي واحتمال تولي إدارة جديدة بأولويات جديدة، لكن هاندز سعى للتقليل من أهمية تلك المخاطر.

وأضاف «فيما يتعلق بالولايات المتحدة، نتحدث مع أطراف النظام السياسي الأميركي كافة، ونحرص على التأكد من أن أعضاء مجلس الشيوخ والكونغرس والحكام من الحزبين في مختلف أنحاء الولايات المتحدة، يدعمون اتفاق تجارة حرة مستقبلا بين بريطانيا والولايات المتحدة».

إلى ذلك، أعلنت مجموعة أمازون، إيجاد سبعة آلاف وظيفة دائمة في المملكة المتحدة بحلول نهاية العام، ما يشكل دعما من عملاق التجارة الإلكترونية الأميركي للاقتصاد البريطاني، الذي يعاني تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد.

وقالت «أمازون» في بيان أمس، إن «الشركة ستضيف سبعة آلاف وظيفة دائمة جديدة بحلول نهاية 2020 في أكثر من 50 موقعا، من بينها مكاتب للشركة ومركزان جديدان من مراكز تلبية الطلبات».

وفي المجموع، سيبلغ حجم اليد العاملة في بريطانيا أكثر من 40 ألفا، أي بزيادة الثلث خلال عام في وقت يتسبب الوباء في ارتفاع وتيرة المشتريات على الإنترنت.

وفيما ألغى عديد من متاجر التجزئة البريطانية آلاف الوظائف في أعقاب إجراءات العزل، فإن متاجر أخرى من بينها «تيسكو» بصدد إيجاد كثير من الوظائف الجديدة للاستجابة لارتفاع طلبات الشراء على الإنترنت.

وقال ستيفانو بيريجو نائب رئيس «أمازون» للقسم الأوروبي من خدمات تلبية طلبات الزبائن، إن شركته «توظف آلاف الأشخاص الموهوبين في مجموعة متنوعة من الوظائف الجيدة، من مديري عمليات ومتخصصين في التكنولوجيا، إلى أشخاص يتولون طلبات الزبائن» في أنحاء المملكة المتحدة.

وأضاف «موظفونا لعبوا دورا مهما في خدمة الزبائن في هذه الأوقات غير المسبوقة، والوظائف الجديدة ستساعدنا على الاستمرار في تلبية طلب الزبائن، ودعم أنشطة تجارية صغيرة ومتوسطة تبيع على أمازون».

والشركة، التي وفرت ثلاثة آلاف وظيفة دائمة في المملكة المتحدة هذا العام قالت أمس، إنها ستوفر أكثر من 20 ألف وظيفة فصلية في أنحاء البلاد قبل فترة الأعياد. ورحب ألوك شارما وزير الأعمال بالإعلان عن الوظائف الجديدة، وسط توقعات بارتفاع نسبة البطالة في المملكة المتحدة في أعقاب إنهاء الحكومة الشهر المقبل العمل ببرنامج البطالة الجزئية بسبب كوفيد – 19، والذي يستفيد منه الملايين من عمال القطاع الخاص.

وقال شارما، «على الرغم من أن الفترة تنطوي على تحديات بالنسبة لعديد من الأنشطة التجارية، إلا أن رؤية أمازون إيجاد عشرة آلاف وظيفة في المملكة هذا العام تبعث الأمل بشكل كبير».

ضرر واضح على مؤشرات البطالة والتضخم والتجارة والسياحة

عودة تفشي «كورونا» تهدد بانحدار مؤشرات اقتصاد الأردن

عادت الإصابات بفيروس كورونا تظهر في الأردن، خاصة الإصابات المحلية، ما يفتح الباب مجددا أمام إجراءات حكومية وقيود قد تصل حد الإغلاق، لمنع تفشي الوباء.

وقررت الحكومة الأردنية فرض حظر تجول في العاصمة عمان ومحافظة الزرقاء، بالتزامن مع تزايد الإصابات بالفيروس. وسجل الأردن 413 إصابة محلية منذ السابع من الشهر الحالي، بعد أن كانت الإصابات مقتصرة على الأردنيين العائدين من الخارج والمقيمين في أماكن الحجر الصحي، ليستقر الإجمالي عند 1756 إصابة مؤكدة بفيروس كورونا، و15 وفاة.

ويتخوف الأردنيون من عودة الغلق شبه الكامل أو فرض حظر جزئي للتجول في المملكة، في حال اتساع رقعة الإصابات مجددا، ما يعني تزايد الضغوطات الاقتصادية على القطاعين العام والخاص. وأغلق الأردن حدوده الجوية والبرية والبحرية، اعتبارا من 17 مارس الماضي، ضمن إجراءاته لمواجهة تفشي كورونا في البلاد، باستثناء حركة الشحن على مختلف المنافذ.

وتسبب الغلق ومنع التجول المحلي الذي استمر بشكل كلي وجزئي قرابة 3 شهور، في أضرار اقتصادية على المالية العامة والقطاع الخاص، ومؤشرات التضخم والبطالة والتجارة والإيرادات العامة.

وتراجعت قيمة الصادرات الكلية للمملكة، بنسبة 7.3 بالمئة خلال النصف الأول 2020 على أساس سنوي، إلى 2.5 مليار دينار (3.5 مليارات دولار)، فيما تراجعت الواردات 18 بالمئة إلى 5.4 مليارات دينار (7.6 مليارات دولار).

ويعود التراجع إلى هبوط الطلب على الاستهلاك محليا ودوليا، كانت نتيجته تراجع قطاعي الصادرات والواردات، وما لذلك من تأثيرات على المنتجين وأسواق التجزئة.

وبسبب تراجع الطلب على الاستهلاك، انكمش الرقم القياسي لأسعار المستهلك (التضخم) في الأردن، بنسبة 0.56 بالمئة على أساس سنوي خلال يوليو الماضي، مقارنة بالشهر ذاته من 2019.

وبحسب بيانات صادرة عن دائرة الإحصاءات العامة الأردنية (حكومية)، ساهمت في الانخفاض بشكل رئيس، مجموعات الوقود والإنارة والنقل، والإيجارات، والخضروات والبقول الجافة والمعلبة واللحوم والدواجن.

صعدت البطالة في سوق العمل المحلية، إلى 19.3 بالمئة في الربع الأول من العام الجاري، مقارنة بـ18.6 بالمئة نهاية 2019، في وقت يتوقع فيه المراقبون ارتفاع البطالة فوق 20 بالمئة خلال الربع الثاني، تحت ضغوطات الفيروس. وكانت البطالة في الأردن سجلت 19 بالمئة خلال الربع الأول من 2019، والمستوى نفسه في الربع الأخير من العام ذاته.

وخلال وقت سابق من مايو الماضي، قال رئيس الوزراء عمر الرزاز، إن الحكومة بصدد اتخاذ إجراءات لإحلال العمالة الأردنية بدل الوافدة في العديد من القطاعات، ضمن إطار تداعيات الفيروس.

وصعد عجز ميزانية الأردن قبل المنح، بنسبة 110 بالمئة على أساس سنوي، خلال الشهور الخمسة الأولى من العام الجاري المنتهية في مايو الماضي. وقالت وزارة المالية الأردنية في بيانات حديثة، إن عجز الميزانية بلغ 1.2 مليار دينار (1.7 مليار دولار)، مقابل 574.6 مليون دينار (810.2 ملايين دولار) في الفترة المقابلة من 2019.

وذكرت أن الارتفاع في العجز جاء نتيجة التراجع في الإيرادات المحلية خلال الشهور الخمسة الأولى من العام الجاري، نتيجة اغلاق الاقتصاد والعطل الرسمية بعد منتصف مارس بسبب أزمة كورونا.

كذلك، ارتفع إجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) المستحق على الأردن، بنهاية مايو الماضي، بنسبة 9.2 بالمئة على أساس سنوي، إلى 32.01 مليار دينار (45.1 مليار دولار)، صعودا من 29.3 مليار دينار (41.3 مليار دولار).

وتراجع الدخل السياحي الأردني بنسبة 48 بالمئة على أساس سنوي، خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الجاري مقارنة بالفترة المناظرة من 2019. ووفق بيان للبنك المركزي الأردني، الشهر الماضي، بلغ مجموع العوائد السياحية 784 مليون دينار (1.1 مليار دولار) خلال الفترة ذاتها من 2019. وتوقفت حركة السياحة الخارجية إلى الأردن كليا، اعتبار من 17 مارس الماضي، وبدء تأثير جائحة كورونا في البلاد وإغلاق المطارات والحدود بشكل تام.

سوفت بنك يستثمر 4 مليارات دولار في أسهم عمالقة التكنولوجيا

قامت مجموعة سوفت بنك اليابانية باستثمار 4 مليارات دولار في أسهم عمالقة التكنولوجيا مثل أمازون وميكروسوفت ونتفلكس وهو ما قد يكون سببا في الارتفاعات القوية التي شهدتها هذه الأسهم في الأسابيع الأخيرة.

وقامت المجموعة بشراء خيارات لأسهم التكنولوجيا بشكل فردي بـ4 مليارات دولار أخرى وهي ترتبط بـ50 مليار دولار من أسهم التكنولوجيا وباعتها بأسعار أعلى بحسب الصحيفة.

ضخت مجموعة سوفت بنك مئة مليون دولار في شركة Biofourmis Pte الناشئة للبرمجيات، وهو ما رفع تقييم الشركة بثلاثة أضعاف التقييم السابق للشركة.

وضخت المجموعة هذا الاستثمار عن طريق صندوقها «فيجن فند 2» البالغ 100 مليار دولار. وتعمل الشركة على برمجيات الذكاء الاصطناعي حيث تتنبأ بمشاكل المرضى الذين يعانون من أمراض القلب.

إلى ذلك، قالت مجلة تويو كيزاي اليابانية، إن مجموعة سوفت بنك تعمل على تسريع وتيرة استثماراتها في الأسهم الأميركية المدرجة في البورصة، والتي تتمحور حول شركات تكنولوجيا المعلومات في الخارج.

وكشفت وثيقة تم تقديمها إلى هيئة الأوراق المالية والبورصات الأميركية (SEC) في الـ 17 من أغسطس، أنه اعتبارًا من نهاية شهر يونيو من هذا العام، استحوذت المجموعة على أسهم 25 علامة تجارية من بينها شركتا أمازون ومايكروسوفت.

ترامب: 1.37 مليون وظيفة جديدة والبطالة تراجعت إلى 8.4 بالمئة

الرئيس الأميركي دونالد ترامب

قال الرئيس الأميركي دونالد ترامب إن أميركا خلقت 1.37 مليون وظيفة جديدة، والبطالة تراجعت إلى 8.4 بالمئة خلال أغسطس.

وأظهر تقرير وزارة العمل الأميركية الأسبوعي للوظائف الذي يحظى بمتابعة وثيقة، أن الوظائف في القطاعات غير الزراعية زادت 1.371 مليون في الشهر الماضي بعد أن ارتفعت 1.734 مليون في يوليو.

وانخفض معدل البطالة إلى 8.4 بالمئة من 10.2 بالمئة في يوليو. كان خبراء اقتصاد توقعوا إضافة 1.4 مليون وظيفة في أغسطس وتراجع معدل البطالة إلى 9.8 بالمئة.

وتعلن شركات تتراوح من قطاعات النقل إلى الصناعات التحويلية عن خفض وظائف أو الاستغناء المؤقت عن عاملين مما يفرض ضغوطا على البيت الأبيض والكونغرس لاستئناف مفاوضات متعثرة بشأن حزمة مالية أخرى.

ومن المرجح أن يقدم وضع الوظائف ذخيرة سياسية للحزبين الديمقراطي والجمهوري مع الاقتراب من الانتخابات الرئاسية التي تجرى بعد شهرين فحسب. وبلغ نمو الوظائف ذروة عند 4.791 مليون في يونيو.

تعثر عجلة التصنيع في ألمانيا.. آمال التعافي تتبدد

أظهرت بيانات أن طلبيات السلع الصناعية الألمانية زادت بأقل من المتوقع عند 2.8 بالمئة على أساس شهري في يوليو، مما يعرقل أكثر الآمال في أن بمقدور أكبر اقتصاد في أوروبا التعافي بقوة في الربع الثالث من صدمة فيروس كورونا.

وتأتي الزيادة مقارنة مع توقع بارتفاع 5 بالمئة وتشير إلى عودة بطيئة إلى مستويات ما قبل الأزمة. وجرى تعديل أرقام يونيو بالرفع لتظهر زيادة بنسبة 28.8 % بدلاً من 27.9 بالمئة في السابق.

وقال مكتب الإحصاءات الاتحادي إن الطلبيات منخفضة 8.2 بالمئة مقارنة مع فبراير، قبل فرض إجراءات العزل العام الهادفة لإبطاء انتشار فيروس كورونا. وانخفضت الطلبيات المحلية 10.2 بالمئة على أساس شهري في يوليو. وارتفعت الطلبيات من الخارج 14.4 بالمئة.

وكانت بيانات نُشرت نهاية الاسبوع الماضي أظهرت أن مبيعات التجزئة الألمانية انخفضت على غير المتوقع في يوليو، لتسحق آمالا في أن يقود إنفاق الأسر تعافيا قويا في الربع الثالث من صدمة فيروس كورونا.